

قضية

أيام قليلة تفصله مصر عن أول «إنجاز» قومي قدمه عبد الفتاح السيسي على دفتر حساب كرسي الرئاسة. كرسي لم يكمله فيه الرئيس الإخواني محمد مرسي عامه الأول فيما يخطف السيسي بقوة ولايته الأولى. في السادس من الشهر المقبل، يأتي افتتاح «التفريعة» الجديدة لقناة السويس وسط إجراءات أمنية كبيرة. استحقاق، يترافق مع حرب إعلامية تدور

القاهرة: «الإخوان» يمارسون العنف بالتحريض... والفعل



العام الجديد بأنه سيلقى مصير سابقه.

ويتوقف المصدر الحكومي عند «عشرات النماذج من التهديدات الواضحة والتصريحات التي تنضح بالتحريض على العنف والقتل»، الصادرة عن القنوات الفضائية التابعة للجماعة مثل: «مكلمين»، و«مصر الآن»، و«الشرق»، و«رابعة»، و«الثورة»، وهي التي «تستمر في الحث على أعمال العنف يومياً، وكذلك يستمر مقدمو برامجها في الادعاء أن الواجب الديني يفرض على أنصارهم قتل المسؤولين الحكوميين والعاملين في الأجهزة الأمنية، بالإضافة إلى المواطنين الذين يعيشون في كنف الحكومة الحالية بسبب قبولهم بها، وكذلك

إستراتيجية «الإخوان» قامت على الإفادة من عمليات المسلحين

تحريض أنصارهم على القيام بعمليات تخريبية ضد البنية التحتية والمرافق الحيوية». ويستدل مؤيدو هذه الفكرة بأنه على شاشة «الثورة» الإخوانية، ظهر أشرف عبد الغفار (أحد قيادات جماعة الإخوان) في مداخلة هاتفية ليقول إنه لا يوجد شيء اسمه «السلامة المطلقة» أو «العنف المطلق»، وإن هناك درجات مختلفة من العنف، وذهب عبد الغفار إلى الاعتراف بأن الجماعة ومؤيديها قاموا بتنفيذ هجمات ضد أبراج الكهرباء في مصر، مشيراً إلى أن هذه الهجمات مبررة، بالنظر إلى أنها «مقاومة للسلطات». ولفت إلى أن إضرام النيران في مركبات الشرطة والجيش يدخل ضمن مفهوم السلمية، متسائلاً: «لماذا لا نقوم بإرهابهم؟».

شركس) كشهداء، بل إن الجماعة سعت إلى الاستثمار في حالة العنف، بإنشاء تنظيمات عنف، مثل «العقاب الثوري» و«المقاومة الشعبية». وبحسب المصدر الحكومي، فإن «الجديد مع اغتيال النائب العام لم يكن هو سلوك الإخوان في طريق الإرهاب، بل التبني العلني لهذا الخيار، فقد سبق الاغتيال دعوة قتل علنية وقّعت عليها كبار القيادات الإخوانية في العالم، تنادي بقتل منتسبي المؤسسة القضائية المصرية، تحت اسم نداء الكنانة، والمثير أن داعش أصدر دعوة مطابقة للغرض نفسه».

ورداً على سؤال بشأن مسؤولية «داعش» أو «الإخوان» عن اغتيال بركات، رد المسؤول بأن «الهيئة العامة للاستعلامات كانت قد أصدرت بياناً واضحاً يحدد مسؤولية الإخوان عن هذا الاغتيال، وما يرجح ذلك أن داعش يتبنى علناً جميع عملياته، وهو لم يكن ليزهد في إعلان المسؤولية عن عملية استهداف مسؤول كبير بحجم النائب العام». وتابع: «ما يؤكد المسؤولية الإخوانية عن الاغتيال فضلاً عما سُمي نداء الكنانة، هو حالة السرور التي أبداها الناشطون الإخوانيون بهذه العملية الإرهابية». وكان نجل الرئيس الأسبق أحمد محمد مرسي، قد رحب بخبر الاغتيال في حسابه على موقع «تويتر»، قائلاً إن «هذا هو ما يستحقه قضاء الانقلاب». وفي تغريدة أخرى هدد بان «الجماعة ستبدأ حمام دم» في مصر، ويأنهم «سيدمرون مصر» على حد قوله. أما أحمد المغير، وهو أحد شباب «الإخوان» والمعروف برجل خيرات الشاطر (نائب المرشد العام للجماعة)، فقد قال عبر حسابه في الشبكة نفسها: «الله أكبر»، فرحاً باغتيال المستشار بركات، ثم وصف السيسي بأنه «كافر»، وتوعد النائب

القاهرة - حسرت بيومي

أعاد اغتيال النائب العام المصري هشام بركات إلى الأذهان اغتيال رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي، الذي نفذته جماعة «الإخوان المسلمين»، في حين أن مؤسس الجماعة حسن البنا تبرأ من المسؤولية عن كل أعمال القتل بعبارة الشهيرة «ليسوا إخواناً وليسوا مسلمين»، قبل أن تعود الجماعة وتتعترف بمسؤوليتها التاريخية، وتعرّف قاتل النقراشي في موسوعتها الرسمية على أنه من شهدائها.

بؤكد مصدر حكومي أن الجماعة التي كانت محظورة ثم وصلت إلى السلطة، قبل أن تصنف إرهابية بحكم قضائي، لم تتأخر في انتهاز سبيل العنف الأثير لديها، رداً على إزاحتها من الحكم في (30 يونيو)، مضيفاً: «شاهد المصريون جميعاً قياديتها وهم يهددون بتحويل البلاد إلى حمام من الدماء رابطين عودة الأمن إلى سيناء وغيرها بعودة رئيسهم إلى الحكم». ومن ذلك تصريح محمد البلطاجي الذي أعلن صراحة في مقابلة أجراها أثناء مظاهرة إخوانية، أن «ما يحدث في سيناء سينتهي في اللحظة التي يتراجع فيها (الرئيس عبد الفتاح) السيسي عن انقلابه العسكري».

ومنذ ذلك الوقت، بدا أن إستراتيجية «الإخوان» في صراعها مع الدولة، بحسب المصدر نفسه، صار يعتمد على الإفادة من عمليات المجموعات الإرهابية، وعلى رأسها «أنصار بيت المقدس - ولاية سيناء»، التي «ترى فيها إجحافاً للدولة، فلم يحدث أن قامت الجماعة في أي من بياناتها بشجب عمليات «الولاية»، بل لاقت إشادات علنية من بعض عناصرها، وصولاً إلى نعي قناة «مكلمين» الإخوانية عناصر خلية «عرب

«جردة حساب» إقليمية بين شكري والجبير

الإخوان وتأثيرها فيها، ولا سيما أن الأوضاع في اليمن لم تستقر بعد وتريد القاهرة أن تلعب دوراً محورياً في هذه الأزمة تحاول فيه الوصول إلى حل دبلوماسي بين الأطراف المتنازعة على السلطة». وتضيف: «هذا دور تتفهمه الرياض وخاصة بعد سيطرة الحوثيين على أجزاء كبيرة من اليمن، كما تدرك أن القاهرة وحدها من بين العواصم العربية يمكنها أن تمارس الضغوط على الحوثيين». أما اليوم (الجمعة)، فمن المقرر أن يلتقي شكري مع عدد من كبار المسؤولين الإماراتيين خلال زيارة قصيرة لأبو ظبي تستغرق عدة ساعات يجري خلالها البحث في وجهة النظر الإماراتية حول الاتفاق النووي الإيراني، وكيف ستتحرك الإمارات خلال المدة المقبلة، وسط توقعات باجتماع وزاري عربي لمناقشة الأمر لتنسيق المواقف العربية، وهو الاجتماع الذي سيحدد عقب عودة شكري إلى القاهرة وعرض نتائج الزيارتين على السيسي في اجتماع مغلق سيعقد في مقر رئاسة الجمهورية صباح غد السبت.

تقبل الشعب المصري المصالحة، وهو ما سيستغرق وقتاً طويلاً نسبياً لا يقل عن العام بعد تقديم الاعتذارات». كما أكد وزير الخارجية أن السيسي «يمكن أن يوقف التصديق على أحكام الإعدام خلال تلك المدة إذا تم التمهيد لمصالحة حقيقية» لا يقدم فيها النظام أي تنازل. كذلك علمت «الأخبار» من مصادر في وزارة الخارجية أن شكري «جدد موقف القاهرة الراض بالافراج غير المشروط عن قيادات الإخوان وغيرها من المطالب التي تطلقها الجماعة»، لافتاً إلى أن الملف لم يعد سياسياً فقط، بل هو «قضائي ومجتمعي بالدرجة الأولى، والدولة لا يمكن أن تقبل أي ضغوط في المدة الحالية، وخاصة أن أي قرارات ضد الجماعة تحظى حالياً بقبول شعبي بسبب الكراهية التي خلفتها الجماعة لدى غالبية المجتمع المصري خلال العامين الماضيين». وتذكر المصادر أن الطرفين شديداً على أن العلاقات الثنائية لم تتأثر كثيراً بملف «الإخوان»، على الأقل خلال الشهور القليلة الماضية، «القضايا المشتركة التي تجمع البلدين أكبر من جماعة

أبقت على «غضة» في العلاقات بين البلدين. خلال المؤتمر الصحافي المشترك الذي جمع سامح شكري ونظيره السعودي خالد الجبير، أكد الاثنان توافق الرؤية تجاه القضايا الإقليمية كالمف السوري وما يتعلق بحركة «حماس» (راجع الموضوع في المقابل)، بينما طلب الجبير من شكري إبداء الاعتراض على الاتفاق الإيراني النووي، مشدداً على أن الرياض ترى فيه إضراراً مباشراً بمصالحها، فيما رد الوزير المصري بأن بلاده «لن تقبل المساس بأمن الخليج»، وهي الجملة التي باتت تشكل مخرجاً للسياسة المصرية الخارجية. أما في اللقاء المغلق بين الوزيرين، فتناولت المباحثات بصورة أساسية موضوع «الإخوان»، فقد تحدث شكري عن ضرورة اعتذار الجماعة عن «العنف» وتقديم ذلك علناً إلى الشعب المصري، وأيضاً «التوقف عن جميع الممارسات»، ولكن ذلك لن ينفي أن يكون قرار التعامل مع أعضائها المحبوسين (وفقاً لإجراءات قانونية إذا

حاسم بمفردها، فتداعيات الاتفاق على «الأمن القومي العربي» هي الأهم بالنسبة إليها، لا لاعتبارات الدعم والمساندة من الخليج مالياً على مدار العامين الماضيين فقط، ولكن لحساسية التوقيت الذي جاء قبل أسابيع من إقرار النظام الأساسي لـ«القوة العربية المشتركة» التي ستشهد خطوات أكثر جدية في الأيام المقبلة من جهة الجامعة العربية ووزارات الدفاع والخارجية في مصر والسعودية.

وظاهرياً، لا توجد خلافات بين القاهرة والرياض، لكن حالة التوافق التام مع النظام بعد عزل جماعة «الإخوان المسلمين». التي كانت خلال عهد الملك عبد الله - لم تبق كما هي بعد وصول سلمان إلى الحكم، لا بسبب الخلافات في وجهات النظر بشأن التعامل مع «الإخوان» فحسب، ولكن أيضاً لأمر عديده؛ من بينها الخلاف حول إدارة بعض القضايا عربياً، فضلاً عن التراجع في الدعم الاقتصادي الموجه لمصر، وهي نقطة وإن لم تثرها القاهرة مباشرة، فإنها

القاهرة - احمد جمال الدين

تسود رؤية ضبابية لدى النظام المصري بشأن التعامل مع اتفاق القوى الكبرى وإيران الذي تم التوصل إليه أخيراً. ضبابية الرؤية مرجعها مراعاة الموقف الخليجي المعارض ومعرفة سبل التصعيد المقترحة قبل أي قرار مصري معلن ونهائي من الاتفاق، فيما يطوف وزير الخارجية في الرياض وأبو ظبي بحثاً عن رؤية تحدد موقف بلاده، وخصوصاً مع اشتعال الملف اليمني، وبقاء الموقف من سوريا على حاله.

الواضح أن القاهرة لم تتخذ موقفاً حاسماً حتى الآن بسبب تداعيات الاتفاق على الخليج الراض ضمناً لمضمون الاتفاق، وهو ما دفع الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى تكليف وزير الخارجية سامح شكري بالسفر إلى الرياض وأبو ظبي للتواصل مع قادة الخليج والاستماع إلى وجهة نظرهم قبل الخروج بموقف حاسم للرأي العام. وعملياً، لا تبدو الخارجية المصرية قادرة على اتخاذ موقف